سياسي

العراق يجيبكم

الارض مقابل السلام

● ماذا يعني مبدأ الأرض مقابل السلام، كشعار مطروح في مسيرة العملية السلمية.. وما هو موقف إسرائيل منه.

محمد متولي درويش (الاسكندرية)

○○ حرب الايام الستة في يونيه ١٩٦٧ كانت نقطة تحول في حركة الصراع العربي الإسرائيلي... كان هم العرب، في مؤتمر قمة الخرطوم، بعد ذلك بشهرين هو إزالة آثار العدوان، بمعنى: إبداء استعداد ضمني بقبول إسرائيل إذا ما وافقت على استرجاع الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب، رغم ما جاء في اللاءات الشهيرة في قمة الخرطوم. من يومها والعرب يركزون على فكرة مقايضة الأرض بالسلام مع إسرائيل، دونما عودة لفكرة الصراع معها بسبب اغتصابها فلسطين وطردها لشعبها. ولقد ركز قرار مجلس الأمن الشهير رقم: ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٧٦ على فكرة معادلة الأرض بالسلام لإنهاء حركة الصراع بين العرب وإسرائيل. وكانت كل التسويات المنفصلة بين إسرائيل وبعض الدول العربية قامت على معادلة مقايضة الأرض بالسلام مع إسرائيل... هذا ما فعلته مصر في أواخر السبعينات، وما فعلته الأردن في أوائل التسعينات. بالرغم من هذه الخلفية التاريخية إلا أن المبدأ لم يتطرق إليه، بصورة علنية، إلا في مؤتمر مدريد في السلام... واعتبر، دولياً، معادلة مقبولة لإنهاء حركة الصراع الإسرائيلي. ولكن إسرائيل لا يمكن لمثل هذا المبدأ أن يحقق كل أهدافها من حرب الأيام الستة، وخاصة أطماعها التوسعية. كانت إسرائيل، طوال فترة ما بعد الحرب، تربط احتمال انسحابها من الأراضي العربية، بإحداث تعديلات على الحدود، فيما أسمته بالحدود الآمنة... وكان ذلك من وحي ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم: ٢٤٢ الذي تحدث، في صيغته الانجليزية، عن الانسحاب من أراض محتلة في النزاع الأخير (حرب يونيه) وليس من الأراضي التي احتلت في تلك الحرب... مما يعني احتمال إجراء تعديلات على الحدود. إسرائيل كانت تنظر لمبدأ الانسحاب من أراض لدول عربية، وليس من كل الأراضي المحتلة، مما قد لا ينسحب على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. من أهم أبعاد سياسة إسرائيل التوسعية الاحتفاظ بكل فلسطين ومنع قيام دولة فلسطينية فيها، هذا بالإضافة لضعفها الشديد تجاه قضية القدس. مبدأ الأرض مقابل السلام، قد يكون صيغة مقبولة للتأسيس لسلام حقيقي بين العرب وإسرائيل، ولكن هذا يتوقف على استعداد إسرائيل لمثل ذلك السلام.. وقبولها بوجود دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.. واحترامها لموقف العرب من قضية القدس. ولكن إسرائيل لا تريد أن تتخلى عن أطماعها التوسعية، ولا ترغب في قيام دولة فلسطينية، ولا تنوي عودة القدس للسيادة العربية، وتتمسك بنظريتها الأمنية... مما يجعل إمكانية سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل تتضاءل مع مرور الوقت.

الخبراء العرب والاجانب لـ«عكاظ» مشيدين بمضامين حديث سموه لـ«الفاينانشال»:

الامير عبدالله حدد بوضوح الموقف العربي ومسؤوليات المجتمع الدولي

خولة دنيا (دمشق) عهود مكرم (برلين)

□ ما زال الحديث الصحفي الذي ادلى به صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني لـ"الفاينانشال تايمز" البريطانية له تاثير كبير في الاوساط السياسية والاعلامية على المستوى العربي والعالمي باعتباره حديثا مهما يناقش قضايا الساعة بصراحة ووضوح دون لبس او غموض وما زال هذا الحديث يجد صداه في العديد من العواصم الغربية والعالمية.. "عكاظ" رصدت هذه الاصداء في دمشق وبرلين.

اقدر حكمة الامير عبدالله

في برلين التقت "عكاظ" هلموت شيفر وزير الدولة السابق بالخارجية على هامش انعقاد المنتدى العربي الالماني الاقتصادي الذي صرح بان عهد اسرائيل الدولة الصغيرة الضعيفة قد انتهى وان مقاطعة اسرائيل يعني المثول للعدالة الدولية مشيرا بذلك الى تصريحات سمو ولي العهد في زيارته لالمانيا وما جاء على لسان سموه في الحديث الذي ادلى به لمجلة دير شبيجل الالمانية والفاينانشال تايمز البريطانية.

وكان شيفر قد اشار الى انه ينبغي على المانيا ان تتخذ موقفا تجاه الشرق الاوسط يرتبط بزيادة الدعم والمساندة للفلسطينيين وفرض الحصار الاقتصادي على اسرائيل.. وهو موقف جديد على الدبلوماسية الالمانية التي ظلت دائما تتعامل مع القضية من منطق عقدة الذنب. في نفس الاطار وبسؤاله عن موقف ولي العهد ممن يحكم اسرائيل: قال فيشر انه يقدر تصريحات سمو ولي العهد وانه من غير المهم من يحكم اسرائيل وانما الاهم هو الالتزام بالاتفاقات الموقعة وتنفيذها دون رجعة. وفي هذا الصدد كرر شيفر موقفه حين قال انه لا ينبغي على المانيا واوروبا ان تتعامل مع اسرائيل على انها الطفلة المدللة والبلد الصغير المهدد من جميع جيرانه اذ ان الصبر قد نفد ولم تستوعب اسرائيل الدرس ان للجريمة نهاية وان الضمير العالمي يعيش اليوم صحوة تعاطف مع الفلسطينيين...

الصورة الآن واضحة

واكد فريد هام بولر مدير قسم الشرق الاوسط بوزارة الاعلام الالمانية انه منذ الزيارة التي قام بها سمو ولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى المانيا والرأي العام الالماني اخذ صورة كاملة وجيدة عن سياسة المملكة والتي تسعى لاقناع جميع الاطراف بالجلوس الى مائدة الحوار..

واضاف ان جهود المملكة في هذا الاطار باتت ركنا اساسيا في سياسة الشرق الاوسط على المستوى الدولي واضاف انه كان ضمن الحضور الذي استمع الى الكلمة التي القاها سموه خلال استقبال عمدة برلين مشيرا الى موقف سموه من اسرائيل والسياسة التي تنهجها وهي سياسة لا تدعم السلام باي حال من الاحوال. وقال انه من المواقف الواعية ان يكون موقف المملكة مع السلام دون الارتباط بمن يحكم اسرائيل موضحا انه على اسرائيل ان تحترم الالتزامات والاتفاقات الدولية الموقعة بينها وبين الفلسطينيين وحتى يتمكن الفلسطينيون من اعلان دولتهم المستقلة. وعن القدس قال بولر: اننا في اوروبا نتفهم موقف المملكة العربية السعودية والدول الاسلامية من قضية القدس وعلى هذا الاساس فنحن ندعو اسرائيل للتجاوب مع اعلان برلين الصادر في عام ١٩٩٩ والذي نص على الحق القاطع للفلسطينيين لاعلان دولتهم المستقلة وان القدس ينبغي ان يتم حلها على مائدة الحوار. واضاف يقول انه من الطبيعي ان يكون من دواعي القلق ان يستمر الجانب الاسرائيلي بالقصف بالذخيرة الثقيلة وفي المقابل شباب يحمل الحجارة غير ان الارهاب وعمليات التفجير التي تشهدها المنطقة تدعو ايضا للقلق ولذلك فان التطلع الدولي يتجه نحو ضرورة وقف العنف من جميع الجهات...

وعن واشنطن قال: ان الاتحاد الاوروبي يسعى الى دور سياسي بجانب الدور الامريكي الذي على ما يبدو بدأ يتحرك فعلا في المنطقة مشيرا بذلك الى تصريحات سمو ولي العهد حيث افاد سموه "نصدق واشنطن حين تقول انها داعية للحقوق والشرعية الدولية ونتطلع الى دور امريكي فاعل".

هكذا المملكة دائما

اكد خليل صالح الباحث في الشؤون الفلسطينية أن "موقف المملكة من السلام في المنطقة واضح.. فهي مع السلام العادل والشامل الذي يضمن حقوق جميع الدول في المنطقة وخاصة فلسطين ولبنان وسوريا.. وهذا السلام يجب ان يقوم على الأسس الدولية المعروفة للجميع وبخاصة لأمريكا وإسرائيل.." واضاف: "إن لحديث سمو ولي العهد صدى إيجابي في الأوساط العربية والدولية، وهي تعبر عما يرغب الشعب العربي في سماعه.. خاصة في ظل الانتفاضة الفلسطينية وما أسفر عنها من محاولات لم الشمل العربي في موقف واحد مناهض للعدوان الإسرائيلي.. وتصدي لسياسة أمريكا ضد الدول الضعيفة.. ودعمها اللامحدود لإسرائيل." كما أكد: "لقد تجلى موقف الأمير عبدالله في تاكيده على ضرورة عودة القدس إلى أهلها، فلا سلام بدون القدس.. والقدس هي حاضرة العالم الإسلامي بأسره وليس فلسطين فحسب".

نحن اقوياء

من جهته الصحفي علي ديوب قال: يجب أن ندرك الدور الذي تلعبه المملكة وما له من اهمية على مستوى المنطقة ككل وعلى مستوى العالم، فهي تتعامل من موقع القوة وهذا يكسبها اهمية، كما يكسب لكلمتها صفة الحسم.. فهي دولة ذات ثقل.. بكل المعاني.. ومن هنا كان لحديث ولي العهد اهميته الخاصة، فالمملكة لن تترك الساحة لإسرائيل لتفرض السلام الذي تشاء على دول المنطقة، بل ستتخذ جميع الإجراءات الضرورية لوقف هذه الحملة الإسرائيلية -الأمريكية- ومحاولاتها لفرض شروطها على المنطقة.. هذه الإجراءات ستشمل فرض المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل والشركات المتعاونة معها، كما ستشمل موقفا واضحا من امريكا، تمثل مبدئياً برفض سمو الأمير عبدالله الذهاب إلى واشنطن في ظل الظروف الحالية.

واضاف: "يجب أن نعي الدور الذي يمكن أن يلعبه العرب وفي مقدمتهم المملكة، وما يمكن أن يفرضوه، فنحن أقوياء ونستطيع أن نفرض شروطنا للسلام، كما نستطيع حماية شعبنا الفلسطيني وحماية القدس.."

رجل المواقف الصعبة

وقال أيمن غزالي مدير دار نينوى للثقافة والنشر: لا يمكننا إلا أن نقول أن الأمير عبد الله هو رجل المواقف الصعبة.. هذا يتعزز في موقف بعد الآخر.. فلناخذ موقفه من الانتفاضة الفلسطينية ودعمه اللامحدود لها مادياً ومعنوياً.. ثم لناخذ تصريحاته اللاهبة التي تمثلت في كلماته التي القاها خلال جولته الاخيرة.. واخيراً حديثه الاخير.. وما نتج عنه من موقف صريح وواضح تجاه السلام في المنطقة.. وتجاه القضايا العربية.. كما تمثل تجاه إسرائيل وأمريكا" "إن كلمة الأمير عبدالله هي رسالة واضحة لأمريكا وللعالم بأسره، بأن العرب لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في الأرض المحتلة.

والمملكة عندما تتبنى هذا الموقف فهي تمتلك الإمكانات كافة لدعمه وتحقيقه إن كان سياسياً أم اقتصادياً.. فالأمير عبدالله يدعو إلى ما هو حق شرعي وقانوني بموجب جميع القوانين الدولية.. ونحن لا نطالب بحقوقنا من فراغ وإنما من جملة قرارات سبق واتخذتها الشرعة الدولية على مدار الخمسين عاماً المنصرمة".

اصداء حديث دير شبيجل

من جهة اخرى لا تزال ردود فعل الحديث الذي ادلى به سمو ولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز لمجلة دير شبيجل الالمانية تتوالى حيث اشارت الصحف الالمانية الى ان السعودية اوضحت تماما الموقف العربي من الاحداث الجارية في الشرق الاوسط والمخاوف من التهاون الذي قد يتسبب في نزع فتيل برميل البارود الذي تعيش فيه المنطقة. وكان سمو ولي العهد قد اشار في حديثه الهام الذي كان له رد فعل كبير في تغيير المواقف الالمانية من قضية الشرق الاوسط ووضع النقاط على الحروف.. "ان المشاركة الاوروبية مهمة ولا غنى عنها لاحلال السلام في المنطقة.. وان الادارة الامريكية الجديدة بحاجة لخطة عمل لمعالجة الوضع المتفجر.. وان اسرائيل لن تحصل على الارض والسلام معا وليس امامها سوى التعايش.. وان منطقة الشرق الاوسط تنتظر مستقبلا زاهرا ومشرقا وخطرها الحقيقي في اجهاض اسرائيل لفرص السلام...". ومن التصريحات الهامة التي تناولتها وسائل الاعلام الالمانية هو تصريح سموه: اننا نرفض استثمار جريمة النازية ضد اليهود لارتكاب جريمة مماثلة ضد الفلسطينيين وان العنف الاسرائيلي هو ارهاب دولة تستخدم فيه احدث الاسلحة واعلى درجات التخطيط. كما اهتم الاعلام الالماني برد سموه عن ما يشاهده الالمان ليلا نهارا من انباء ومن شلال الدم اليومي في المنطقة حيث اجاب سموه: "اعتقد ان المواطن الالماني مثله مثل اي انسان على هذا الكوكب الصغير يشاهد بشكل يومي هذا الوصف الدقيق بشلال الدم.. فلم يسبق ان شهد هذا النزاع الطويل مثل هذا المستوى من العنف الذي ترتكبه ليل نهار الة الحرب الاسرائيلية ضد اناس عزل الا من بعض الحجارة... منوها بان التاريخ المعاصر لم يشهد حالة اخرى استخدمت فيها دولة كل هذا الكم الهائل من آخر ما وصلت اليه الصناعات الحربية من الدبابات والطائرات ضد شعب اعزل". وقال سموه: اذا كانت روح الانسان وعرضه هما اغلى ما في الوجود فان الاسرائيليين لم يوفروا المزارع ولا البيوت ولا اي وسيلة من وسائل العيش والبقاء للشعب الفلسطيني الا وجرفوها او هدموها او قطعوها. وفي تصوري فان اي شعب آخر لم يتعرض لمثل هذا التدمير العشوائي لكل مصدر من مصادر الحياة كما تعرض له الشعب الفلسطيني.. وانا اسأل كل صاحب ضمير حي: ماذا ستفعل اذا قتل احد افراد عائلتك وجرفت مزرعتك وهدم منزلك ومنعت عنك وسائل العيش والبقاء.. لقد قلت لمن قابلتهم ان اسرائيل تدير اكبر مدرسة لتخريج الفدائيين عندما تغلق ابواب الامل.

رأي عكاظ

هذا ما يأتينا من صدام ونظامه

بعد فشل النظام العراقي بتهديد امن المملكة والمنطقة عن طريق عبثه بالنظام الإقليمي واستخدامه لأداته العسكرية الغاشمة تحقيقاً لأطماعه التوسعية على حساب جيرانه في المنطقة، يلجأ الآن لأساليب بدائية وعقيمة، مثل محاولة تهريب المخدرات والأسلحة للمملكة، ظنا منه أن ذلك يمكن أن يحقق بعض ما يكنه من كره وحقد على شعب المملكة.. وما يخطط له من جولة جديدة لحركة من عدم الاستقرار والفوضى تسود المنطقة.

مشكلة النظام العراقي الأزلية أنه لا يعتبر من الدروس السابقة.. ولا يتعظ من رسوبه في كل امتحان يدخله تتصارع فيه إرادته مع إرادة الآخرين، لأنه يهوى لعبة الخطأ في الحسابات، وتغريه هواية إساءة التقدير. ومشكلته الأزلية الأخرى أنه يدمن لي الحقائق وتشويه الوقائع والتلاعب بالمتناقضات.. الهزيمة عنده نصر.. والتآمر عنده حصافة.

متناقضات النظام العراقي كلها تتجلى في مواقف مؤسساته وسيكلوجية صدام حسين غير السوية والمريضة. ولذلك لا يستغرب من مثل هكذا نظام توقع الشر منه في أية لحظة.. وانتظار الغدر منه في كل ساعة.

بتعاملنا مع صدام حسين ونظامه عرفنا إصراره على التمادي في الخطأ واستمراء المضي في الخطيئة... ما بيته لنا صدام حسين بليل، سرعان ما نتعرف عليه في الفجر، قبل أن يتحول المكر والتآمر إلى خطيئة واقعة.

وكلما تمادى صدام حسين في أخطائه تمرسنا أكثر في خبرة التعامل معه... وبقدر ما يتكرر إخفاق مكره، تزداد خبرتنا في أن نأمن مكره، بإذن الله.

محاولات صدام حسين للإضرار بجبهتنا الداخلية بعد أن فشل في اختراق جبهتنا الحدودية معه، سيكون مآلها مآل ما لحق به من الهزائم المتكررة في مغامراته العسكرية ضد أمننا. لن ينجح صدام حسين في حرب المخدرات وتهريب الأسلحة التي يخطط لشنها علينا، لأننا أكثر وعياً في توقع الشر منه.. وأكثر احتياطاً في الاستعداد له.. وأكثر تجربة في التعامل معه.

فقط نريد أن نحذر صدام حسين ونظامه، أنه من الأفضل لهما أن لا يجربا معنا، هذه المرة، ما هو محقق فشله. لا يستطيع صدام حسين ولا عصابات التهريب التي يجندها أن يخترق حدودنا.. دعك من إمكانية وصول سمومه إلى أبنائنا، وبارودِه إلى مدننا وقرانا... ذلك لأن على حدودنا صقوراً يحرسونها، وفي وسط تجمعاتنا السكنية أسوداً يحمونها. ان إجراءاتنا الأمنية ستردع زبانية التهريب الصدامية، وقضاءنا المستمد من شريعة السماء كفيل بأن يقتص من كل من يتآمر للنيل من هذا الوطن الذي أمنه الله من الخوف.

مفكر عراقي لـ«عكاظ» مناشدا العالم الاطاحة بصدام:

العقوبات الذكية في صالح العراق وضد نظامه

* نظام بغداد دموي ومحاولة تأهيله تعطيه شرعية ابادة الشعب

اجرى الحوار: حسين عون - (فيينا)

□ اعرب الدكتور عادل محمد عبدالهادي الباحث والمفكر الاسلامي العراقي المعارض عن اعتقاده ان نظام العقوبات الدولي المفروض على الشعب العراقي والذي يخدم مصلحة النظام الحاكم في بغداد بدأ يتآكل بالفعل في ظل الخروقات التي اخذت تمارسها كثير من الدول الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى المبادرة الى اقتراح خطة جديدة تحت اسم «العقوبات الذكية» وهي طبعة منقحة من نظام العقوبات الحالي، تدعو لتخفيف العقوبات عن الشعب العراقي وتشديدها ضد النظام. واكد الدكتور عادل محمد عبدالهادي الذي زار فيينا في نهاية الاسبوع الماضي حيث القى محاضرة عن واقع ومستقبل العراق في ظل النظام القائم والمعطيات الدولية، بان النظام الحاكم في بغداد الذي ارتكب سلسلة جرائم وعمليات ابادة جماعية ضد فئات من الشعب العراقي مستخدماً الاسلحة الكيماوية المحظورة دوليا كما فعل في بلدة حلبجة في كردستان العراق، سيزول عاجلاً ام آجلاً، وخاصة عندما تتهيأ الظروف المحلية والاقليمية والدولية. ورأى ان الادارة الامريكية ليست جادة في دعم الشعب العراقي للاطاحة بنظام صدام، وقال ان الولايات المتحدة لا تهمها الا مصالحها في المنطقة. وانتقد الدكتور عبدالهادي في حديث شامل ادلى به لـ«عكاظ» في فيينا، صمت المجتمع الدولي تجاه ما ارتكبه ويرتكبه النظام العراقي الاستبدادي من جرائم واعتداءات ضد الشعب العراقي والدول المجاورة، وطالب باحالة صدام وكافة رموز نظامه الى المحكمة الدولية لجرائم الحرب لمحاكمتهم كمجرمي حرب، وانزال اقسى العقوبات بحقهم ليكونوا عبرة لمن يعتبر. ولاحظ ان المعارضة العراقية بمختلف فصائلها بخير على الرغم من حالة التشرذم واكد ان الامل معقود على الشعب العراقي وعليها من اجل الاطاحة بنظام صدام من خلال ثورة شعبية جديدة عارمة وفيما يلي نص الحوار:

عبثية النظام

● تؤكد الولايات المتحدة ان العقوبات المفروضة على العراق ليست موجهة ضد الشعب العراقي بل ضد النظام، كيف ترى فصائل المعارضة العراقية ذلك، وهل تعتقد ان نظام العقوبات بدأ يتآكل بالفعل؟

○○ في اعتقادي ان نظام العقوبات الذي استمر ضد العراق طوال مدة العشر سنوات بدأ يتآكل لعدة اسباب، الامر الذي دفع عددا من كبار المسؤولين في مراكز الابحاث الامريكية الى الادلاء بتصريحات واطلاق تلميحات تشير الى وضع خطة امريكية جديدة للعقوبات ضد العراق تحت اسم «العقوبات الذكية» وتهدف الى احتواء كافة مظاهر الاحتجاج والاعتراض من قبل بعض الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن، ومن بينها روسيا وفرنسا والصين، بالاضافة الى تهميش الاعتراضات العراقية، وتقترح الولايات المتحدة وتدعمها بريطانيا، في نطاق هذه «العقوبات الذكية» السماح بحرية التجارة للمؤسسات العامة والخاصة وكذلك المواطنين من التجار في العراق بحرية التصدير والاستيراد والاستفادة من عائدات النفط العراقي التي تدخل الى الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة لحساب الشعب العراقي بحيث اذا لم تتصرف الحكومة العراقية بشكل عادل ومنصف خلال فترة زمنية محددة، فان هذه الاموال يتم تجميدها في الصندوق المذكور. واود ان اشير في هذا السياق الى ان قيمة الاموال العراقية الموجودة في صندوق الامم المتحدة حتى نهاية شهر مارس الماضي بلغت ١٣ مليار دولار. وفي اعتقادي ان رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق من شأنه ان يشجع الكثير من الدول والشركات الاجنبية على الانفتاح على النظام العراقي واعادة تطبيع العلاقات معه. ومن بين اهداف «العقوبات الذكية» استقطاع نسبة من عائدات النفط العراقي من اجل التعويض عن الاضرار الناجمة عن الغزو العراقي للكويت، وتسديد الديون الخارجية المستحقة على العراق. والمعروف ان لكل من فرنسا وروسيا ديونا كبيرة على العراق.

سد الثغرات

● هل يمكن تفعيل نظام العقوبات الجديد ضد النظام العراقي وهل هناك عقبات تعترض سبيله؟

○○ مما لا شك فيه ان هناك صعوبات كثيرة يعترف بها الخبراء والدبلوماسيون الذين شاركوا في صياغة النظام الجديد للعقوبات، ولكنهم يعتقدون بانه يمكن تذليل هذه العقوبات مع مرور الوقت. وهم يرون ان اقتراح تطبيق العقوبات الذكية ضد العراق اخذ في الحسبان كافة الثغرات والشوائب التي اكتنفت نظام العقوبات الحالي.

ويعتقدون في نفس الوقت ان النظام الجديد كفيل بامتصاص نقمة الشعب العراقي، والتخفيف من حدة احتجاجات بعض الدول العربية او الاجنبية المتعاطفة مع العراق، وذلك من خلال التحكم بالعقوبات الجديدة وتوجيهها فقط ضد النظام الحاكم في بغداد باعتباره المسؤول الاساسي عن ماساة الشعب العراقي. كما يحاولون اقناع بعض الدول باهمية استمرار اشراف الشرعية الدولية واحكام الاجراءات والتدابير الرقابية على النظام العراقي لمنعه من اللجوء الى الاساليب الملتوية، ومنع اعمال الخروقات السابقة التي وقعت ميدانياً، وتمثلت في تهريب النفط العراقي عبر بعض دول الجوار مقابل البضائع الاجنبية، في ظل غياب الرقابة الدولية. ولذلك فانني اعتقد ان نظام العقوبات الجديد هو طبعة منقحة عن نظام العقوبات السابق. وفي الحقيقة فان الشعب العراقي مغيب تماماً عن المباحثات الجارية بين النظام العراقي والامم المتحدة فيما يتعلق بمصير نظام العقوبات والحصار المفروضين على العراق. وفي مثل هذه الحالة التي يغيب فيها الشعب العراقي تماماً، فان المسالة تصبح مسالة مشاطرة او مغالبة بين النظام الحاكم في بغداد والمنظمة الدولية علماً ان النظام الحاكم في بغداد له ادوات وآليات معروفة في الخداع والمواربة والتضليل، كما رأينا ذلك في مسالة التفتيش عن الاسلحة وفي هذا السياق ينبغي الاخذ في الاعتبار بان المشكلة الاساسية في العراق هي مشكلة متعددة الوجوه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتستهدف بالدرجة الاولى تغييب الشعب العراقي، والاستمرار في استنزاف موارده.

الارتباك السياسي

○ مما لاشك فيه ان هناك ارتباكا في السياسات المتعلقة بالتعامل مع العراق، وذلك استناداً لحال الارتباك التي تسود الوضع العراقي بجمله، وجميع الاطراف ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، اللاعب العراقي مرتبك، واللاعب العربي مرتبك، واللاعب الامريكي مرتبك. وبشكل عام فان الامور ليست واضحة وفيما يتعلق باعادة التطبيع او اعادة التأهيل مع النظام العراقي، فانني اضع هنا كلمتي تطبيع وتأهيل بين مزدوجين، لانهما لا تمثلان رغبة حقيقية صريحة وجامعة لدى عدد كبير من الدول العربية، لاعتقاد منها بأن النظام العراقي لا يمكن الوثوق به باي حالة من الاحوال. وفي اعتقادي ان هناك وجهين للمسالة فمن جانب، ينبغي التعاون بين دولة ودولة، ومن جانب آخر هناك احساس تجاه تفاقم الماساة التي يعانيها الشعب العراقي منذ عشرة اعوام.

لذلك، ارى ان محاولات اعادة التطبيع مع النظام العراقي هي في الواقع ليست جديدة، بل مجرد محاولة من قبل البعض لاعادة العراق الى الحظيرة العربية او الدولية بضمانات وشروط محددة اهمها التزام العراق بتعهداته وبميثاق جامعة الدول العربية وبميثاق الامم المتحدة وتطبيق جميع الاستحقاقات الواردة في قرارات الشرعية الدولية. هذا بالاضافة الى ضرورة تقديم العراق ضمانات بانه لن يعود الى التآمر او الخداع او العدوان او التوسع او الغزو او التهديد كما فعل في الحرب مع ايران، وكما فعل عند احتلاله لدولة الكويت.

وفي اعتقادي ايضاً ان التزام العراق بتطبيق جميع هذه الشروط، ولا سيما في ظل النظام الحاكم في بغداد، هو امر مشكوك فيه بل مستحيل، لان حقيقة المشكلة في العراق ليست مشكلة علاقات خارجية، بل هي مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفقدان الصلة بين النظام الدكتاتوري الحاكم في بغداد والشعب العراقي الذي يعاني من كافة اشكال وويلات الظلم والقمع والارهاب على ايدي هذا النظام المستبد الظالم، وعندما تفقد السلطة الضوابط الاساسية في علاقاتها مع الشعب، فهي ستفقد حتماً نفس الضوابط في علاقاتها الدولية. فالكثير من الحروب قد اندلعت بسبب الضغوطات الشعبية، وحالة فيتنام شاهد على ذلك، ولا سيما اذا اخذنا في الاعتبار ان غالبية الحروب والنزاعات الاقليمية والدولية انطلقت شرارتها الاولى ضد الانظمة الاستبدادية والدكتاتورية، ومن بينها الحروب الظالمة التي شنها النظام العراق ضد شعبه وضد الدول المجاورة، كما ان الحروب بشكل عام لايمكن ان توقف الا بحركة شعبية او دولية. ولكن عندما يغيب الرأي العام تماماً كما هو في العراق، فيجب علينا توقع شتى اشكال المغامرات والمخاطر. وهنا اود ان اشير الى انه خلال الستينات من القرن الماضي كان هناك مشروع عراقي للتقدم العسكري باتجاه الكويت، ولكن الحضور الشعبي العراقي، وامتناع قائد القوة العراقية التي طلب منها التوجه نحو الكويت عن تنفيذ مثل تلك الاوامر العسكرية قد افشلا الخطة آنذاك. ولذلك فانا اعتقد بان النظام الحاكم في بغداد هو نظام لا يؤمن جانبه واي محاولة لاعادة تأهيله عربياً او اقليمياً او دولياً ستعطيه الفرصة لاحكام سيطرته داخل العراق، وسيساهم في تفاقم الازمة الاقليمية بشكل اكثر عمقاً واشد خطورة، ولا سيما اذا اخذنا في الحسبان ان عوامل الثأر والانتقام، ونزعة العدوان والتوسع لا تزال راسخة في عقول رموز واجهزة النظام الحاكم في بغداد. ونحن نأمل من الدول والشعوب العربية ان تتضامن حقاً مع الشعب العراقي وتعمل بشكل جاد، ووفق آلية عربية مشتركة لدعمه من اجل الخلاص من النظام الدكتاتوري الحاكم في بغداد، والذي انتهك حقوق الشعب العراقي واعتدى على الدول المجاورة له بدون اي مسوغ. ولذلك فينبغي العمل على معاقبة هذا النظام الجسائر على ما ارتكبه من جرائم ومجازر بحق الابرياء في العراق والكويت وايران ولبنان.

الاحتواء والمصالح

● هل تعتقد ان الادارة الامريكية جادة من خلال دعمها المادي والمعنوي لعدد من فصائل المعارضة العراقية في الاطاحة بنظام الحكم القائم في بغداد؟

○○ لا بالطبع، في اعتقادي ان الادارات الامريكية الحالية والسابقة ليست جادة الا في حماية المصالح الامريكية، وقد اثبتت الوقائع بان واشنطن ليست في عجلة من امرها للقيام باي مشروع يصب في مصلحة الشعب العراقي، بل تركز جل اهتمامها على استمرار احتواء العراق سياسياً وعسكرياً، ومواصلة انفرادها في التحكم بمسار ما يسمى بعملية التسوية السلمية في الشرق الاوسط وتكريس انحيازها العلني الى حليفتها الاستراتيجية اسرائيل. وفيما يخص المسألة الاهم بالنسبة الى احتواء العراق كما اشرت، فان واشنطن ولندن تصران على ضرورة تطبيق العراق جميع التعهدات الواردة في قرارات مجلس الامن ذات الصلة، وتتمسكان بعودة مفتشي الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية واسلحة الدمار الشامل الى العراق واستئناف مهمتهم بشكل طبيعي، والانتظار ريثما تتضح الظروف المناسبة في العراق، على امل ان تأتي التحولات لخدمة المصالح الامريكية. ولا بد هنا من الاشارة الى انه كانت هناك العديد من الفرص التي كان بامكان الشعب العراقي ان يحسم الموقف لصالحه.

ولكن وللاسف سارعت الولايات المتحدة الى دعم النظام العراقي بقوة وانقذته من السقوط والانهيار. لذلك فان فصائل المعارضة العراقية بمختلف شرائحها تعتقد بان الولايات المتحدة ليست جادة في انقاذ الشعب العراقي من براثن الطغمة الحاكمة في بغداد، وهذا لا يعني نهاية المطاف، لان الشعب العراقي شعب ناضج وواع، وله تجربة طويلة في الكفاح كما تدرك فصائل المعارضة تماماً ابعاد اللعبة، وهي بالتعاون مع الشعب العراقي في الداخل قادرة على اسقاط النظام الحاكم في بغداد عندما تتاح الفرصة السانحة. ولكن ينبغي ان تأخذ في الاعتبار بان المعارضة العراقية تعيش بدورها في الداخل والخارج ظروفاً مأساوية ومحنة حقيقية وتشرذماً واضحاً نظراً لعدة اعتبارات وعوامل.

استنزاف القدرات

● كيف ترون حقيقة واسباب المشكلة التي يعانيها الشعب العراقي وهل ساهم تطبيق برنامج الغذاء مقابل النفط من التخفيف من حدة هذه المعاناة؟

○○ باعتقادي ان المسالة في العراق ليست مسالة ادوية واعانات ومواد غذائية وطبية ومساعدات انسانية ينبغي ان تصل الى الشعب العراقي، لان الادوية موجودة في العراق، ومضمونة من خلال برنامج «النفط مقابل الغذاء»، ولكن المعاناة المأساوية الحقيقية تتمثل في استمرار النظام الحاكم في بغداد بتنفيذ خطته الرامية الى استنزاف قدرات الشعب العراقي وهدر قدراته البشرية وطاقاته الطبيعية. وانا هنا اتكلم عن ظروف مأساوية يعانيها الشعب العراقي منذ عشر سنوات، من خلال تطبيق نظام الحصار والعقوبات المفروضة عليه من قبل النظام الحاكم في الداخل، ومن قبل المجتمع الدولي في الخارج.

ويكفي ان اشير الى ان اي مواطن عراقي في الداخل عندما يشتبه فيه فقط بانه يعارض النظام يتعرض للاعتقال او التعذيب او القتل.

ومما لا شك فيه ان هذا القمع والارهاب المنظم الذي يمارسه النظام العراقي ضد شعبه يدفع المواطن العراقي الى الخوف والرعب واظهار التعاطف معه لضمان سلامته خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ان نظام بغداد يلجأ الى استخدام وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحف الى ترويج الشعب العراقي وتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام من خلال عرض مشاهد مسرحية عن موجة التأييد الشعبي العارم والتطوع الكاذب، وتجنيد سبعة ملايين متطوع عراقي لتحرير فلسطين والقدس، ورصد مئة مليون دولار لدعم فقراء امريكا والتبرع بمليار يورو لدعم الشعب الفلسطيني من اموال عراقية مجمدة، بينما يعاني الشعب العراقي ظروفاً مأساوية بسبب العقوبات المزدوجة.

حتمية التغيير

● في ضوء هذه المعطيات والظروف كيف ترون آفاق حل الازمة في العراق وما هي الوسائل للانقاذ؟

○○ مما لا شك فيه ان الوضع الراهن في العراق لن يظل كما هو الى ما لا نهاية، فالتغيير آت عاجلاً ام آجلاً، وصدام ان يعيش طويلاً مهما طغى وتجبر. وسياتي اليوم الذي يعاقب فيه على كل ما ارتكبه وتسبب بارتكابه من جرائم ومجازر وعمليات ابادة جماعية بحق الشعب العراقي. وهناك وسائل عديدة للاطاحة بالنظام الحاكم في بغداد من بينها الكفاح المسلح او المقاومة، او الانقلاب العسكري والعمل السري.

وهذا الاسلوب او ذاك، قد لا يحقق النتائج والاهداف المنشودة نظراً لاعتبارات وظروف محلية واقليمية ودولية. وفي اعتقادي ان الحل الوحيد يكمن في ثورة شعبية عارمة يقوم بها الشعب العراقي بمختلف شرائحه وطوائفه للاطاحة بنظام صدام الدموي عندما يتوفر المناخ الايجابي والظروف الاقليمية والدولية المناسبة. ولكن وللاسف فان المناخ الاقليمي والدولي في الوقت الراهن غير موات، ويسير بعكس تيار اماني وطموحات وارادة الشعب العراقي.

واود ان اشير في هذا السياق الى ان قوات التحالف اعطت الضوء الاخضر للنظام الحاكم في بغداد باستخدام كل قوته الحربية وآلته العسكرية بما فيها الدبابات والطائرات والمدافع في قمع الانتفاضة الشعبية التي جرت اثر الغزو العراقي للكويت، وذلك بعدما سقطت ١٤ محافظة بايدي قوات المعارضة. ولذلك فانه ليس من السهل الاعداد لمثل هذه الثورة خلال فترة زمنية قصيرة في ظل المعطيات الدولية الراهنة. وقد يحتاج الاعداد لمثل هذه العملية الى عدة سنوات. وعندما اتحدث عن اثر العامل الخارجي في دعم النظام وخذلان الشعب العراقي فانا لا اتذرع بذلك لمجرد التبرير، وانما اشير الى فرصة كاد فيها النظام العراقي ان يسقط لولا العامل الاقليمي والدولي. وتدخل قوات التحالف الذي احبط المحاولة وانقذ النظام من السقوط.

اختراق الحصون

● ماهو وضع المعارضة العراقية بالداخل، وهل ترى ان هناك ثمة فرصة للخلاص من النظام العراقي؟

○○ ينبغي الاخذ في الحسبان عوامل اخرى من بينها ان النظام الحاكم في بغداد لجأ الى تحصين قواته اللوجستية، ولا سيما قوات الحرس الجمهورية بعدما تكررت عمليات المقاومة في قصف القصر الجمهوري بالصواريخ. ومن بينها صواريخ الكاتيوشكا، بحيث اصبح العراق بلداً محصناً لا يمكن الوصول الى مراكز السلطة او القيادة فيه الا من خلال قوى ناشطة وفاعلة ومنظمة. وفي هذا السياق اود ان اشير الى ان المعارضة العراقية رغم حالة التشرذم القائمة في صفوف منظماتها فهي بخير، والعمل المناهض للحكم العراقي ليس سهلاً في ظل الظروف الراهنة. بل يتطلب خطة شاملة تستند الى قواعد واسس ثابتة، لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار بان الشعب العراقي اصبح شعباً منهكاً في ظل حالة القمع الداخلي التي خسر فيها موارده الطبيعية وثرواته البشرية، حيث اقدم النظام الحاكم في بغداد على تهجير اكثر من اربعة ملايين عراقي من ديارهم واملاكهم، في ظل نظام العقوبات. كذلك ينبغي ان لا ننسى بان الشعب العراقي هو الشعب الوحيد في العالم المحكوم من قبل طغمة عسكرية طاغية منذ العام ١٩٦٠، حيث ترغم ابنائه على الخدمة العسكرية الاجبارية والالتحاق بجبهات القتال سواء داخل العراق او للاعتداء على الدول المجاورة. ولذلك اقول ان الشعب العراقي يواصل نضاله البطولي منذ اكثر من اربعين عاما ضد الانظمة العسكرية الطاغية. ولكن ينبغي ان ناخذ في الاعتبار ان قوات ٣٣ دولة تمكنت من دحر الاحتلال العراقي للكويت، علماً ان مساحة العراق تعادل ٢٠ مرة اكبر من الكويت، فكم من الجيوش والقوات تحتاجها عملية تحرير العراق من النظام الحاكم في بغداد؟

معاناة الاسرى

● كيف ترون حل مشكلة الاسرى الكويتيين والعرب الذين مازال النظام العراقي يحتجزهم؟

○○ في الواقع المعارضة العراقية بمختلف فصائلها والاشقاء الكويتيون من عائلات الاسرى يعانون نفس المأساة، وهذا امر فرضته على الطرفين ظروف مشتركة افرزها الغزو العراقي للكويت ففي فترة من الفترات كانت الكويت تدعم العراق والشعب العراقي، وساهمت في اقامة العديد من المشاريع التنموية في العراق، ولكنها لم تقابل بالمثل او برد الجميل بمثله او باحسن منه، بل سرعان ما اكتوت بنار الغزو العراقي. وتعتقد اوساط المعارضة العراقية بأن النظام الحاكم في بغداد هو نظام جائر وكاذب ومخادع يقوم بسفك دماء الشعب العراقي بمختلف شرائحه، وتضليل الرأي العام العالمي. واود هنا ان اذكر القارئ العربي بحادثة اخفاء البرنامج النووي العراقي الذي اكتشفه اعضاء لجان التفتيش الدولية بعد هروب حسين كامل الى عمان في العام ١٩٩٦ وتبين لهم ان النظام العراقي يخفي معلومات على جانب كبير من الاهمية تتعلق ببرنامجه للاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية واسلحة الدمار الشامل. وفي اعتقادي ان النظام العراقي ما زال يتعمد حجز حرية الاسرى الكويتيين والعرب لخدمة اغراضه العدوانية والتوسعية، ولذلك ارى انه من حق الكويت ان تطالب باطلاق سراح اسراها، لانه من حق اي دولة ان تحاسب اي نظام اعتدى عليها وانتهك حرمتها، وهذا امر تقره المواثيق الدولية ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

واود في النهاية ان اشير الى مفارقة غريبة، وهي ان المجتمع الدولي الذي يعكف بين الحين والآخر على تشكيل محاكم دولية لمحاكمة مجرمي الحرب على ما ارتكبوه من جرائم ومجازر وعمليات ابادة بحق الشعوب جرت قبل عشر سنوات كما هو الحال بالنسبة لجرائم الحرب التي ارتكبها عدد من مجرمي الحرب اليوغسلاف بحق الشعب البوسني المسلم، ولكن مما يؤسف له، هو ان النظام الحاكم في بغداد ارتكب بدوره وما يزال يرتكب افظع الجرائم والمجازر بحق الشعب العراقي واستخدم فيها كافة انواع الاسلحة المحرمة دولياً، بما فيها الاسلحة الكيماوية. بينما المجتمع الدولي بمختلف منظماته وهيئاته يلوذ بالصمت. في اعتقادي انه لا بد من جلب جميع مجرمي الحرب الى المحاكمة الدولية لمحاكمتهم على ما ارتكبوه من جرائم ومجازر وعمليات ابادة جماعية سواء ضد شعوبهم او ضد الدول المجاورة وانزال اقسى العقوبات بحقهم لكي يكونوا عبرة لمن يعتبر وهذا ينطبق والى حد كبير على كافة مسؤولي نظام الحكم العراقي الجائر الذين ارتكبوا افظع الجرائم بحق الشعب العراقي والشعوب المجاورة، الذين ينبغي ان لا يفلتوا من العقاب. وفي اعتقادي ان المعارضة العراقية بمختلف فصائلها تؤيد هذا المطلب العادل كمقدمة رئيسية لطي صفحة الماضي والتوجه نحو بناء عراق موحد ومستقل لجميع ابنائه.